لأنني أحب الحقيقة وأحبكم أقول

معضلة الميتافيرس

د.طلال أبوغزالة
J.abughazaleh@tag.global

لقد ناقشت في الماضي المعضلة التي قد تنتج عن الدعوات لإنشاء الميتافيرس، أي تدعيم لعوالمنا المادية من خلال تقنية الواقع الافتراضي والواقع المعزز لإنشاء واقع جديد يعيش فيه الجميع. ففي حين أن فكرة الواقع المعزز بشكل عام لها مزاياها، يبدو أن الحوار الحالي حولها تهيمن عليه تطلعات ورؤية مارك زوكربيرغ لما يجب أن يشمله مستقبلنا الرقمي على وجه التحديد. فقد أنشأ زوكربيرغ العلامة التجارية الجديدة «ميتا»، وتعهد بإنفاق 10 مليارات دولار أميركي لبناء نسخته من الميتافيرس مدعيا أن «ميتا» ستطور أسرع كمبيوتر خارق في العالم يعتمد على الذكاء الاصطناعي.

إن مخاوفي بشأن هذا الأمر متعددة الجوانب، بما في ذلك المخاطر التي حددتها ابنتي جمانة، المبتكرة وصاحبة براءات الاختراع والكاتبة المتخصصة في التكنولوجيا ومؤسسة منظمة Pivot For Humanity غير الربحية، في مقال نشرته على موقع Medium.com.

في المقال، سلطت جمانة الضوء على أن الميتافيرس الذي ينشئه زوكربيرغ سيحول الحياة إلى لعبة، مما سيشجع الإدمان على هذا العالم الجديد، لسوء الحظ، ولكن كما هو متوقع، فإن التظاهر بأن حياتنا في المنزل، وعلاقاتنا، وعملنا وكل شيء آخر مجرد لعبة سيؤدي حتما إلى الانفصال عن الواقع، مما يترك كلا منا ليعيش في الميتافيرس الخاص به، والمخصص بالكامل لعاداته، وما يحبه، وصفحاته الشخصية على الإنترنت.

إن انغماس الأفراد في نسختهم الغامرة من الميتافيرس سيؤدي إلى أسئلة وجودية جدية حول الوجود البشري، والأعراف الاجتماعية والمجتمعية ومفهوم المجتمع ذاته. إذا كان الجميع سيعلقون في الميتافيرس الخاص بهم في حالة تشبه «الغيبوبة»، فهل ستكون الأجيال المستقبلية، «مدمنة الميتافيرس»، قادرة على التعامل مع مواقف الحياة الواقعية، بل أبسط الأشياء مثل التخلص من القمامة؟ تناقش جمانة ترويج الميتافيرس لمفهوم يسمى بالبعد الزمني، فوفقا لها: «البعد الزمني، كفلسفة، ينص أساسا على أن الشيء الوحيد المهم هو الحفاظ على استمرارية الجنس البشري ـ وليس بقاؤه فقط، بل استمراره في التقدم.. البعد الزمني يقلل من شأن الأخطار الحقيقية والحالية، ويرفض المستقبل المنظور، ويقلل من شأن أي شيء ليس مروعا حرفيا باعتباره مجرد مطب على طريق المستقبل الأكثر تطورا». هذا احتمال مخيف حقا، حيث يتمثل الهدف في إبقاء الناس «على قيد الحياة فقط» حتى يتمكنوا من مواصلة تواجدهم في الميتافيرس، بدلا من عيش حياة كاملة كبشر في العالم الحقيقي والتعامل مع التحديات التي تشكل تهديدا حقيقيا لوجودنا، بما في ذلك الميتافيرس نفسه!

لا يوجد سبب يحول دون تحويل الميتافيرس إلى مكان إيجابي ليكون امتدادا لواقعنا، ولكن يجب القيام بذلك الآن باستخدام التفكير المتعمد مع تدخلات من شركات التكنولوجيا والهيئات التنظيمية أثناء تطويره الأولي، وألا يترك شيء للأهواء أو الصدف.

إن الميتافيرس قادم لا محالة، وعلينا التأكد من أنه مبني بطريقة تعاونية بحيث لا تهيمن عليه رؤية متحيزة لشخص واحد، ولا يتسبب في مزيد من الانقسامات، وأن يكون بيئة صحية ومنظمة لها حدود معينة لمساءلة المطورين والمالكين عن سلامة الأشخاص داخل البيئات الرقمية التي يقدمونها.

على هذا النحو، أعتقد أنه من المهم توحيد جهود الشركات العاملة في هذا الفضاء معا لتطوير ميتافيرس متكامل، وليس مساحات منفصلة، فالتعاون أفضل من العمل المنفرد، وهو أمر قد يخفف من بعض الآثار السيئة التي قد تسببها الرؤية المنغلقة لشخص واحد فقط.

مع وجود متخصصين في التكنولوجيا صريحين مثل جمانة، أعتقد أن مستقبل الإنترنت والميتافيرس وغيرها من التقنيات في أيد أمينة.

عماريات

لهذه الأسباب لجأ الأحداث لتعاطي المخدرات

د.ناصر أحمد العمار

تؤكد الجهود المبذولة أن أسباب لجوء الأحداث «من 7 ـ 18 عاما» لتعاطي المخدرات كثيرة، منها:

1 ـ التقليد، من مؤشراته تقليد الكبار ممن يتعاطون المخدرات من باب التجربة، وقد يكون الشخص المقلَّد بمنزلة القدوة له في ظل غياب وانعدام الرقابة الوالدية المطلوبة.

2 ـ التمرد على السلطة، التي تمثلها السلطات المختصة من باب التحدي حتى يثبت لهم العكس، وأحيانا كثيرة، التمرد على السلطة الوالدية بسبب ضعف شخصية الأب والأم أو عدم قدرتهما على تربية أبنائهما، أو ضعف ثقة الوالدين بأنفسهما وهنا الطامة الكبرى.

3 ـ لجوء المتعاطي (الحدث) إلى إثبات وجوده (أنا هنا) أمام أسرته والمجتمع وأولهما الوالدان، وذلك بعد أن افتقد الطرق والوسائل التي يستطيع من خلالها إثبات ذاته المسلوبة وإبراز هويته المفقودة بالطرق المشروعة.

4 ـ السفر للبلدان المفتوحة التي يسهل فيها الوصول إلى عالم التعاطي بسهولة ويسر بعيدا عن رقابة الأهل.

5 ـ الرغبة في أن يكون محور اهتمام الآخرين! نتيجة الشعور بالإهمال والتهميش الأسري والمجتمعي، وأنه لم يحقق ما كان يصبو اليه، وقد يكون فردا مجتهدا قام بما يستوجب القيام به، لكنه فشل في تحقيق ما تريده أسرته أو ما يريد المجتمع من إنجازه، لا ما يريد هو إنجازه!

6 ـ فقدان الأمان، وهذا أسوأ ما يشعر به المتعاطون من فئة الأحداث في كنف أسرهم ومجتمعهم، ليبحثوا عن الأمان بين رفاق السوء الذين يتلقفونهم ويقدمون اليهم الأمان المزيف والمغلف بشعور التعاطي، ويجيدون من خلاله قتل الإحساس بالخوف وبلادة المشاعر، والشعور المرحلي الوقتي الذي يشعره بالأمان المطلوب وهو أمان مرحلي سرعان ما يتلاشى ليصل بعدها إلى مرحلة الإدمان، ومن ثم يصعب التخلص من المخدرات والنتيجة (سجن، موت، عاهات مستديمة)!

7 ـ الحرمان، نتيجة عدم إشباع الحاجات الجسمية، النفسية، الاجتماعية، عندما كان في مراحل تكوين شخصيته، فيلجأ حينها للتعويض والبحث عن إشباع حاجاته لسد الحرمان والاحتياجات التي يجب أن نوفرها لأبنائنا في مراحل تكوينهم المرحلي، ونعترف بأخطائنا التي تسببنا (المجتمع) بها لهم، ودفعوا هم ثمنها.

أما العوامل الاجتماعية فكثيرة، منها:

أ: التفكك الأسري، عدم الاهتمام بالتنشئة الاجتماعية، عدم بث القيم والمعايير الأخلاقية والدينية، عدم قيام الأسرة بدورها كسلطة ضابطة، عدم تنمية وعي الشباب بالآثار المدمرة للمخدرات، عجز الأسرة عن توفير الأمن والطمأنينة لأبنائها بسبب خلافات الوالدين وغيرها.

ب: عوامل نفسية: سوء تكيف جتماعي نتيجة فشلنا في تهيئة البيئة الاجتماعية الصالحة لهم وفق معايير قيمية دينية، سوء توافق مع الذات نتيجة ما سبق ذكره ينتج عنه اختلال توازن اجتماعي ونفسي بسبب شطارتنا في تكسير (مياديفهم) وتحقير أفعالهم دون ابداء الأسباب والمبررات من قبل الوالدين.

ج: عدم وجود دفء عاطفي من قبل الوالدين، نتيجة بخل والدي وجفاء في التعامل دون أن نعلم! عدم محاسبة الأب أو الأسرة لأفعال أبنائهم الخاطئة وترك الحبل على الغارب دون اكتراث مغلف بسذاجة بغيضة، صراع الوالدين والخلافات المتكررة تؤثر على استمرار صحة الأبناء وسلامتهم النفسية.

م.36

بسّنا فلوس!

د.عبدالهادي عبدالحميد الصالح
a.alsalleh@yahoo.com

مشاريع الرفاهية الشعبية هي الطاغية على اقتراحات نواب مجلس الأمة، منها المعقول نتيجة الغلاء الفاحش الحالي، وبعضها غير معقول كفتح السقف لاستبدال إجازات الموظفين!

ومع ذلك نريد أن نسمع عن مشاريع إنتاجية تشكل دخلا إضافيا للدولة، وتوفير فرص عمل جادة للخريجين الشباب الجدد!

فالهدف من الإجازة تجديد نشاط الموظف والاستمتاع بالترفيه والراحة مع عائلته، وبعض المؤسسات الخاصة أصلا تلزم الموظف بأخذ إجازته السنوية بلا تأخير من أجل المردود الإيجابي المتوقع على معدل إنتاج موظفيها! علاوة على ظاهرة البطالة بين الموظفين بلا مكاتب ولا عمل!

ثم ما تأثير ذلك على الموظفين الكويتيين لدى القطاع الخاص المحرومين من هذه الامتيازات؟! هل فعلا سيشجع على تكويت هذه المؤسسات؟!

● كان الأصل مكافأة الطواقم الطبية التي باشرت مرضى «كورونا»، لتشجيعهم على الاستمرار في أعمالهم الجليلة، لأنها أعمال خطيرة قد تودي بحياتهم وحياة أسرهم، وبدلا من أن يتسلموها قبل أن يجف عرقهم، تم تمديدها لمزيد من الضوابط، حتى تمددت الآن وفتحت شهية جميع موظفي الوزارات! وما زالت تتسع!

بعض المواطنين لديهم قناعة عن الهدر في مصاريف الدولة والتبذير في بند الرواتب ومضاعفة البدلات المبالغ فيها للبعض، والتوسع في القروض والهبات الدولية غير المتوقع إرجاعها، فنحن المواطنين من ذوي الدخل المحدود، والتي أرهقتنا القروض التي أجبرنا عليها، أولى بفلوسنا»!

الغمندة

مبادرات القطاع الخاص وتجربة الخصخصة

مزيد مبارك المعوشرجي
Malmoasharji@gmail.com

للقطاع الخاص دور ريادي في تقديم المبادرات الوطنية التي حققت نجاحات منقطعة النظير سبقت خلالها دول المنطقة بالجرأة والسبق، وكان للحكومة دور مهم في توفير البيئة المناسبة لتحقيق ذلك، كإنشاء الخطوط الجوية الكويتية، والصندوق الكويتي للتنمية، ومؤسسة التأمينات الاجتماعية، وشركة المطاحن والمخابز الكويتية، وشركة إدارة المرافق العمومية، والمجموعة الاستثمارية العقارية، وشركة المشروعات السياحية، بالإضافة إلى ملكية الهيئة العامة للاستثمار في قطاع الاستثمار والقطاع المصرفي.

بالمقابل، فشلت الحكومة في خصخصة بعض القطاعات التي لم تأت بجديد للمواطن بخدمات إضافية بل بعضها للأسوأ، كسيارات الأجرة والباصات ومحطات الوقود، التي من المفترض أن تطلب منها الحكومة رفع مستوى الخدمة والجودة من تحديد فترة زمنية لقياس ذلك، بالمقابل إشراك القطاع الخاص في دفع عجلة التنمية وتذليل كل الصعوبات لتحقيق ذلك، من أجل تنويع مصادر الدخل وإعادة هيكلة مؤسسات الدولة ودعم الصناعة المحلية والعمل على تحقيق الأمن الغذائي والصحي، وتحرير الأراضي أمام المستثمرين لعمل المشاريع المتنوعة، وتحريرها لتوفير السكن للمواطنين، إضافة إلى إنشاء هيئة خاصة للسياحة تعمل على تعزيز السياحة والترفيه الداخلي للمواطن والمقيم ولزوار الكويت في مختلف جزر وأراضي البلاد. وقد أسعدنا كثيرا تصريح وزير المالية ووزير الدولة لشؤون الاستثمار عبدالوهاب الرشيد حول التزام الحكومة واهتمامها برفاهية المواطن، إضافة إلى عمل الوزارة الجاد في تقديم رؤية اقتصادية شاملة لتحقيق ذلك تشمل السياسة المالية وتعزز السيولة المالية والنقدية للدولة، وتعزز الاستدامة، وتعظم إيرادات الدولة، وتخلق البديل الاستراتيجي، وتعزز من رفاهية المواطن الكويتي.

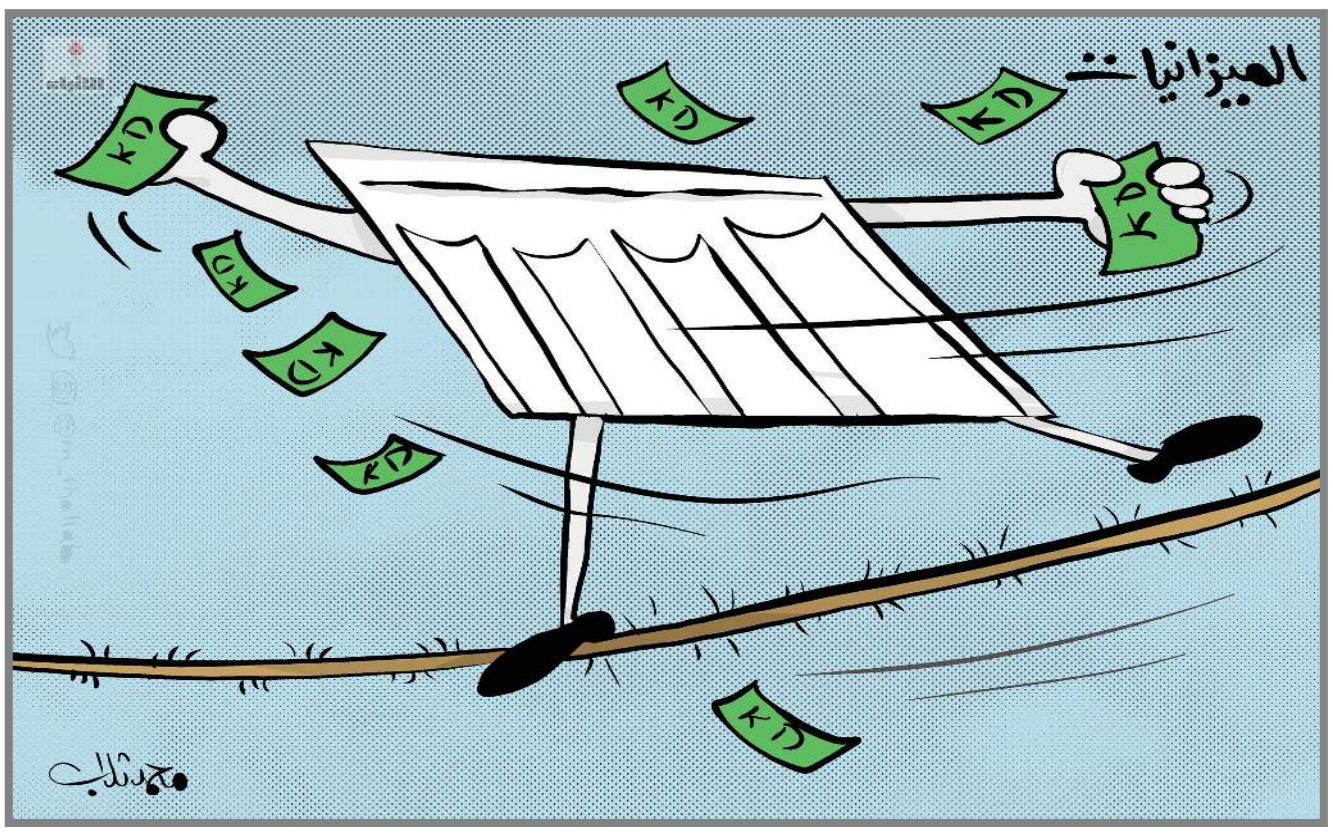

رؤى اقتصادية

أزمة الطاقة العالمية

حمد عبدالغفور محمد مدوه
hamedmadouh919@hotmail.com
@HamadMadouh

● كيف بدأت الأزمة؟

● كيف تؤثر أسواق الطاقة العالمية على حياتنا اليومية؟

● ماذا ستفعل حكومات العالم حيال ذلك؟

ما أزمة الطاقة؟

شهد العالم أكثر من أزمة في قطاع الطاقة، والتي كان لها أثر واضح في الاقتصاد، ودفعت للتفكير في ضرورة توفير مصادر بديلة للنفط والغاز. فمنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية شهدت الولايات المتحدة رواجا اقتصاديا، أسهم في تراجع أسعار الطاقة وفى الفترة ما بين 1945 و1960 كان إنتاج النفط الأميركي عند ذروته، إلا أن أزمة الطاقة كانت بمنزلة ضربة قوية للاقتصاد الأميركي والتي ظللت آثارها ملموسة طوال فترة السبعينيات، لتعود مجددا في سنوات الألفية، والتي بدأت فيها أسواق الطاقة في التشدد في عام 2021 بسبب مجموعة متنوعة من العوامل منها ارتفاع الأسعار، نقص سلاسل الإمداد والتوريد، فترة التعافي العالمية لجائحة كورونا، والأزمة الأوكرانية الروسية. والتي كان لها الأثر الواضح في فواتير استهلاك الكهرباء لدى شعوب الدول الرئيسية المستهلكة للطاقة في الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا.

العديد من التحديات!

يبدو أن ثمة العديد من التحديات التي تعوق تحقيق تعاف جيد للاقتصاد العالمي، في مقدمتها احتمالات عودة ڤيروس كورونا، وتأثير ذلك على الصين كعملاق صناعي، وتداعيات الحرب الروسية على أوكرانيا، من جهة تأجيج أزمتي الطاقة والغذاء، وما تلا ذلك من ارتفاعات للأسعار وتهديد للإمدادات في السوق الدولية.

يعيش الاقتصاد العالمي اليوم، معدلات غير مسبوقة للتضخم، وتسعى السياسات النقدية في العديد من الدول لكبحه، إلا أن الخطر الأكثر تهديدا هو أن يتحول تباطؤ النمو إلى ركود، ليعيش العالم ما يعرف بـ «التضخم الركودي».

وبحسب تصريحات مديرة صندوق النقد الدولي، فمن المتوقع أن يخسر الناتج الاقتصادي العالمي 4 تريليونات دولار حتى عام 2026 بسبب تزايد خطر الركود. كما يتوقع لمعدلات التضخم على المستوى العالمي ستقفز من 4,7٪ عام 2021 إلى 8٪ عام 2022، قبل أن تبدأ في الانخفاض في عام 2023 لتصل إلى 6,5٪، وفي عام 2024 لتهبط إلى 4٪.

الوكالة الدولية

ذكر رئيس وكالة الطاقة الدولية فاتح بيرول أن أسواق الغاز الطبيعي المسال العالمية ستشهد شحا أكثر في المعروض العام المقبل مع زيادة واردات أوروبا ومع احتمال انتعاش الطلب الصيني.

كما أن الوكالة قد أوضحت أن تدابير ترشيد استهلاك الغاز في أوروبا ستكون «حاسمة» هذا الشتاء للحفاظ على المخزون بكميات تكفي في حال الانقطاع التام للغاز الروسي.

الخروج من عنق الزجاجة؟

أشارت مراكز الدراسات والبحوث العالمية في تقارير لها عن الحلول المقترحة لأزمة الطاقة والغذاء العالمية، حيث تمثلت في تعزيز الحوار والتعاون الدولي بشأن الطاقة وأمن الإمدادات الغذائية، مضاعفة الجهود لاستبدال استخدام الوقود الأحفوري في سلسلة التوريد الغذائي بمصادر أمنة ومستدامة للطاقة، هياكل دعم للمواطنين ذوي الدخل المحدود في ظل ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

عالم الآراء

فن جذب طلبة الدكتوراه في جامعة برنستون!

د.سامر أبورمان
samiraburumman@princeton.edu

«أرجو إعلامي إذا كنت تعرف طالبا مميزا يحتاج إلى منحة دكتوراه ونحن سنتولى التواصل معه»! مازال هذا الطلب من مسؤول قسم الدكتوراه في جامعة دلاوير يطرق ذاكرتي، وأحاول البحث عن سبب هذا الحفر عن طلاب الدكتوراه في بعض جامعات الولايات المتحدة، وإتاحة المجال لهم للعمل، مع مدهم بكل التسهيلات والتمويل، وحتى الدعم المعنوي والنفسي والمهني، من خلال اللقاءات التي تغطي مواضيع دقيقة، والدورات التدريبية المتخصصة والمتنوعة، وتخصيص استراحات خاصة لهم، كما رأيت ذلك مؤخرا في جامعة برنستون، وكأن لهم حياة أخرى وحالة نفسية خاصة، الأمر الذي ذكرني بما كنت أنا وأقراني نصل إليه من حالة الندم على التسجيل في الدكتوراه والقلق من نهايتها، والذي تعكسه بعض التعابير المجازية الإنجليزية عن ألم مرحلة الدكتوراه.

وأعود أدراجا إلى لقاء، قبل أيام، جمعني بعدد من طلبة الدكتوراه من بين أكثر من 2500 طالب في جامعة برنستون، ينتمون إلى دول عدة وتخصصات متنوعة، حيث كان بينهم من يدرس الكيمياء والهندسة الإلكترونية والدراسات الشرق أوسطية والتاريخ والدراسات الإسلامية، وجاء الحديث عن سبب قبولهم في الجامعة واهتمامها بجذبهم وإنفاق مبالغ كبيرة عليهم، حيث تقدم الجامعة منحا لمعظم طلبة الدكتوراه وبدعم مالي قد يصل لعدة الألف دولار أميركي شهريا، وهم ربما لن يجدوا عملا بعد الانتهاء من الدكتوراه، كما قال أحدهم وهو يضحك، ولذا اقترحنا عليه إطالة الدراسة والاستمتاع بمنحته!

وكعادتي منذ أن وصلت جامعة برنستون وأنا أبحث عن إجابة للعديد من الاستفسارات، قال أحدهم ان برنستون جامعة عريقة عالميا، وتسعى أن يكون خريجوها من الطلبة المتميزين، ولذلك فإنها تحرص على استقطاب طلبة الدكتوراه، وإدماجهم في منظومة البحث العلمي، حيث يمكن لهم المشاركة في بحوث قد ينشر في بعضها في مجلات محكمة. وقال آخر ان برنستون لديها أوقاف بقيمة أربعين مليار دولار أميركي!، وهي تريد إنفاق ما تخرجه هذه الكنوز من إيرادات، من خلال منح طلاب الدراسات العليا، فضلا عن الدعم المالي الذي تمنحه في المرحلة الجامعية الأولى ـ البكالوريوس والذي وصل إلى 63٪ من الطلبة. كذلك، يحتاج بعض الأساتذة لمتخصصين في حقل دراستهم لمساعدتهم في التعليم والبحوث والاكتشاف والابتكار، وهم بذلك يقدمون الدعم والمساندة العلمية والأدبية لبعضهم البعض! ولذلك ليس من المستغرب لطالب دكتوراه أن يتجاوز تعقيدات القبول إن تبناه أستاذ كبير من نفس التخصص لتصرف عليه الجامعة مئات الألوف من الدولارات!

وافترض أحد الطلاب لو أن جامعة برنستون، وخلال 10 سنة، قد قدمت منحا لألف من طلبة الدكتوراه، ثم أعاد عشرهم قيمة المنح التي تلقوها في صورة تبرعات للجامعة، فإن الأخيرة ستستفيد على المدى البعيد ماديا ومعنويا، حيث ستغطى المنح من تبرعات أشخاص باتوا حملة للدكتوراه، من ذوي المركز الاجتماعي والمكانة العلمية المرموقين والدخل المرتفع. إضافة الى ذلك، أشار طالب آخر الى أن الأبحاث العلمية تعود أحيانا بمردود مالي على أصحابها.

والى جانب هذه الأسباب التي وردت في النقاش، يضاف أن مرحلة الدكتوراه تتطلب قدرا كبيرا من وقت الفرد واهتمامه وتركيزه، وهو ما لا يمكن للمرء تقديمه إذا كان عليه القلق بشأن الطعام والمأوى، أو مضطرا لاستكمال احتياجاته بالعمل في وظيفة ما، لذا تدفع الجامعات بسخاء لهؤلاء الطلبة حتى يتسنى لهم التركيز في عملهم.

كذلك، فإن الجامعات، على وجه العموم، في حالة من التنافس مع السوق غير الأكاديمي في استقطاب الكفاءات، وقد يضطر المرء في سبيل الحصول على درجة الدكتوراه إلى التخلي عن وظيفة براتب كبير، لذا فإن تقديم الدعم المالي السخي قد يشجع البعض على ترك السوق والتوجه إلى الوسط الأكاديمي.

كما ينبغي ألا يغفل المرء أن برنستون بطبيعتها جامعة بحثية، وهي تحتل تصنيفا عاليا في ذلك بين العشرة الكبار من الجامعات الأميركية والعالمية، ولم يكن لها أن تصل إلى هذه المكانة لولا حرصها على استقطاب الباحثين وتوفير الظروف الملائمة لهم، وترى الجامعة علاقة مباشرة بين الدعم المالي القوي وفتح آفاق أكاديمية جديدة، ولذا تحرص على توفير التمويل لطلبة الدكتوراه قناعة بأنه استثمار في الطلبة، وعنصر أساسي في توفير بيئة أكاديمية فريدة يزدهر فيها التفكير الإبداعي.

ويأتي هذا الهوس الإيجابي، إن صح التعبير، بجذب الميزين والإغداق عليهم، ضمن منظومة متكاملة في الدول المتقدمة في كل المجالات، سبق وأن تكلمت عنها في مقال «ماذا لو لم يذهب محمد صلاح إلى ليڤربول؟»، لاستقطاب الكفاءات والمواهب، إدراكا لعلاقتها الوثيقة بتنمية الدولة ونهضتها، فعملت تلك الدول على توفير الحوافز والظروف الملائمة، لاستيعاب المبدعين، مما انعكس لاحقا في نمو وتضاعف قوتها العلمية والاقتصادية والعسكرية وصنعت ولاء عجيبا لدى هؤلاء بعد أن طردوا من بلدانهم باختيارهم!

هندس

م.طارق جمال الدرباس
@Al _ Derbass
Tariq@Al_Derbass.com

د.رنا الفارس للإنجاز وزيرة..

التدوين وتوثيق الأعمال من الخطوات المهمة الواجب على كل إنسان منجز القيام بها لتسجيل التاريخ، وذلك للرجوع إليها والاستفادة منها في المستقبل.

أوثق خلال هذا المقال، ملخصا لبعض إنجازات الوزيرة د.رنا الفارس في جميع حقائبها الوزارية التي تقلدتها، ليبدأ من بعدها من حيث ما انتهت إليه هي.

مع التأكيد أنه ما كان لكل تلك الإنجازات أن تتحقق لولا وجود موظفين مخلصين، وأوفياء يعملون لمصلحة الوطن ويسعون لخدمة المواطن.

وزارة الإسكان: إنجاز أكبر مشروع إسكاني في تاريخ الكويت «مشروع مدينة المطلاع» رغم تعثره.

كما أنجزت مشروع «جنوب عبدالله المبارك الإسكاني»، ومشروع «شرق تيماء الإسكاني»، ومشروع «خيطان الجنوبي الإسكاني»، الذي وقعت عقده وأنجزته في مدته التعاقدية. فكان إجمالي ما تم إنجازه خلال توليها لحقيبة الإسكان عدد 33,458 وحدة سكنية ينتظرها أكثر من 167 ألف مواطن ومواطنة.

كما قامت بتعديل لائحة الرعاية السكنية، وأهمها تثبيت الملكية مباشرة بعد إيصال التيار الكهربائي لضمان حق الورثة بعد وفاة رب الأسرة.

ولا أنسى أنها أنجزت مشروعا متكاملا لحل القضية الإسكانية واستدامتها وتم اعتماده من مجلس الوزراء، ولكنه يحتاج إلى تعاون السلطة التشريعية لإقرار قوانين تسهم في تنفيذ المشروع لحصول المواطن على منتجات إسكانية فور زواجه.

وزارة البلدية: سعت لتمكين الكفاءات الوطنية من العمل في الإدارة القانونية بعد توقف دام لأكثر من 17 عاما.

عندما أعلنت عن فتح باب توظيف الكوادر الوطنية للتعيين في وظيفة محامي (ب).

كما تقدمت بمبادرة لاستغلال جزر جسر الشيخ جابر الأحمد، بمشروع ترفيهي، تدعم من خلاله المشاريع الصغيرة وأصحاب العربات المتنقلة.

وقامت بدفع عجلة مشاريع تطوير المباركية وشواطئ الصليبخات والجهراء لترى النور قريبا بإذن الله.

وزارة الأشغال: الوزارة المثقلة بالمشاريع فقد قامت بتسليم أكثر من 6 مبان حيوية للجهات الحكومية.

وتنفيذ اكبر محجر صحي بالكويت وبسعة سريرية لـ 5000 شخص بالإضافة إلى مستشفى ميداني مصغر لمواجهة جائحة كورونا.

كما وقعت عقد الشراكة لمشروع توسعة محطة أم الهيمان للصرف الصحي، وقد حصل هذا العقد على جائزة أفضل صفقة شراكة بين القطاعين العام والخاص لسنة 2020 على مستوى الشرق الأوسط وأفريقيا.

أما على صعيد الطرق فقد كانت إنجازاتها واضحة منذ بداية تسلمها للحقيبة، في ظل سوء وتردي جميع طرق الكويت الداخلية منها والسريعة.

إلا أن إصرارها لم يتوقف عند تلك التحديات، بل عملت على تذليلها ورسم خطة خمسية أنجزت منها سنتين من العمل الدؤوب، والتي أسفرت عن فرش وصيانة 10,4 ملايين متر مربع في 8 طرق سريعة وكذلك فرش 13,2 مليون متر مربع في الطرق الداخلية.

ولم يقتصر دورها في إصلاحات الطرق فحسب، بل امتد لإنجاز مشاريع الطرق، حيث تم افتتاح 7 مشاريع ساهمت في تطوير شبكة الطرق في الكويت.

أما في وزارة الاتصالات: فكان لها إنجاز مهم في التوفير على المال العام مبلغ وقدره 5 ملايين دينار كويتي من خلال إنجاز «مشروع التعداد السكاني»، والذي انجز دون أي تكلفة مالية على الدولة.

وأخيرا وليس آخرا، ولإيمانها بالعنصر الوطني فقد عملت في جميع الحقائب الوزارية على إطلاق أكبر خطة للتكويت، وتمكين الكوادر الوطنية. فيكفينا فخرا أنها كانت قدوة لجميع القياديين، فلم تستعن طيلة فترة عملها بالمستشارين الوافدين، وكان فريقها من الكوادر الوطنية المتخصصة، وكانوا الساعد الأيمن لها خلال فترة عملها في الحقائب الوزارية.

فهي تقول وتفعل ما تؤمن به، وليست من الذين يقولون مالا يفعلون.